

عند البصر يبين
الحاضر كما يظهر للقبيل
النهض به هو

والجائز ما يوجب زيادة الفعل وتعدد المفعولات وذلك بوجوب زيادة الفعل الواحد لوقوعه على
 منتزعه فالمبالغة في جرحه من اسبابه حتى تذكر كقولك كبر في الشرب بل في المصبر اعترا الواضحة ربي
 الفوات كثره من يربو عليه من رجمي ومن صدره وهو الجرح بغير الراء ولا الهمزة لانه
 مزيد والاستفهام يكون من كرهه واقلنا من صدره بنا على الصريح من ان الاستفهام يكون من
 المصدر في الاضافة وكونه اصلا لمن انجب او من نفس رجم على من هم الكافرين وفيه
 انه لصفة منبذ ما نقصت عن لانه كقولك ما وصونها من لانه لاجل او نحو ذلك ان كان
 منزلة الراء بان يقطع النظر عن مفعول كقولك رجم يعطى اي يوجد منه الفعل ويزيد فيه اي
 يوجد منه الضمير لا يكونه الا لانه ما يقال رجم بضم الجيم او يقطع الجح اذا نزل الما
 فعمل بالضم الذي لا يكونه الا لانه ما يقال رجم بضم الجيم واخره كرم اي صار ذاهبا وراكم ومن
 العلوم ان الهمزة في الفعل عطف اي مثل نفسائيه وهي بهذا المعنى مستقلة على ان يكونها
 كهيئة نفسها بنيت تسمية من ذلك عن صلة الجرح تطبيقه في دفعه قد ونبأ اليقين
 ان يجرى في رجمه وان الملامر محتمة على ارادة الاصالة واخره امام كرمه فان من رجمه
 اذ اردت الاصالة اليه باصل الجرح ودفع الشر وارادة الاصالة من لوازم الهمزة بالعلم الاصلي الذي
 هو العطف والنحو والشفقة فهو من محاذ الراء لانه لعل من فرحت حتى ترجع الى وصف ذاته
 لا لغيره فيرجمه وانما اللفظ بحسب التعلقات وذهب القاصم بكونه الرجم في الراء
 برحمته حتى نفس الحسان وهو ايضا لا يجوز في دفع الشر فان من رجم شخصه اصابه
 مع وجره ودفع عنه ما يوجب رجح فرحت حتى ترجع الى صفة فعله وتبعه المؤلف في كانه قد علم
 وعلى هذا يجوز ان يكون مع جازا لاسيما المرسى وهو طلاق اسم السبب على السبب وان يكون
 من جازا التشبيه في معاملة اسمه معاملة الدائم ويترتب على هذا الخلافا على ان الربعة صفة ذات
 او صفة فعل كقولك الضمير الهمم اعرفا في مستقر رجتك فان وديا كانه صفة فعل جازلان
 الملامر محتمة في مستقر النامك وهو كونه وان الراء انما صفة ذات لم يجز لان المعنى جمعنا
 في مستقر اذ ارتك وهو ذلك تامل على جعل من جازا التشبيه في مع انه يكون كعبارة تمثيلية بان
 يشبه حاله وحسنة حتى مع خلقه بحال ان عطف ورجح على رجمته فهم مع و در احسانه
 ثم اطلق على حال الراء اللفظ الراء على حال السيد وهو رجم او رجمه راد به كونه الرجم وهو
 فعل اذ ارادة لا مبدء الذي يصح افعال والاول كوضع الحاشية على المتعدي والتاليه كما ترى قوله
 للفعل والكيفية هي ان يجرى اصل الفعل لوقوع الاستعارة التمثيلية خاصة بالركب واللفظ
 الريع او الريع من لانا نقول ان ذلك مبيح على من فعله لانه يشترط في الهيئة المستترة
 من شعور بعد واللفظ الراء على ذلك المتعدي على السبب بقدر المعنى المنقطع عنه وهو
 الريقا قلب العاطفة في عينه المذموم على ذلك بل لفظ الرجم والريع هو واحد لانهما
 السمي لاطمة الراء استعارة تمثيلية كما قرره بعضهم على كونه لانه قد اريا ان يجرى
 تشبيها كالمهل وهو اعطاء الله بالناقض وهو اعطاء العبد وقبوله لانه فلا تقصير له لانه
 ان لا تشبهوا ان يخلقوا واعلم ان رجح في الريع رجم رجمه من رجمه على صلة الجرح ليعين به
 حتى يجرى في جميع ما يحتمل الاطلاق على انه حتى باعتبار اصله ومبداه بضمه من الجرح

يلحق به حتى وقدم اسمها لانه اسم ذات وهما اسما صفة وقدم الريع على الريع لانه خاص ذل يقال
 لغيره جلاء الريع والرياح على اعام ولانه لما ذكر على جلاء الريع واصولها ذكر الريع بعد بيتبول
 ماد منها ولطف فلا يستحي من طبعه من رجم الريع بل الريع هو الريع ولا يبغيه لكونه بارقة باعتبار الكمية
 واخره باعتبار الكيفية فالواصل في الدنيا كالمساكنة باعتبار كونه من رجم الريع وكونه من رجم الريع
 قليلا الكيفية باعتبار قلته الدنيا وسعة اضربها وكثرة شواهد اوله اصل في الريعة قليلا الكمية بالاضافة
 الى رجم الريع وهم المؤمنون كثيرا كهيئة لوجود الملك المؤمن والنعيم الحامل قوله الريع قوله الريع
 يخاف حتى وحكم الابعة تمنع تارة باعتبار الكمية ولها قيل بارحم الدنيا لان رجم الريع ليس الكافر
 و رجم الريعة لانه يحصل المومن تارة باعتبار الكيفية ولها قيل بارحم الدنيا والاخرة و رجم الدنيا
 لانه النعم للاخره بذكرها احصيا واما النعم الدنيوية تجليته وحقيقه وقيل بها معنى واحد كونهما
 دنيوية ومعنى بينها تأكيد وقيل الريع يبلغ هو ومعنى الريعة الريع على الريع ان رجمته ومعنى واعظم
 فهو من المنة لانه البلاغة لانها لا يوصف بها المراد وكفاة علماء الجنته زيادة ثباته في رجمه على
 من رجم الريع من زيادة البناء قدر على زيادة المعنى فبما هو شرطه لانه ان يكون ذلك في غير الصفات
 انه الجليته في رجمه كونه من رجم الريع لا الصفة تجليته لانتفاؤها وانما يتجسد في الانتفاها في رجمه
 وزحان وانما يتجسد في النوع في رجمه وحدا زحان اول صفة من رجمه والثانيه اسما على وان
 توفرت هذه الشروط فالجمع كهيئة لا الغلبة قاله من
 بالمعنى على الفعل كخبره رجم المصدر ثم دخلوا عليه ال دلالة على الراء فصار رجمه معلوما ذلك
 ان الراء والاشارة انما استقيمت من الراء عن جملة الفعلية التي اكتمت لان قولنا رجم الراء لا
 على اصل شدة القيام لرجمه واما دوامه واستمراره فاجابته من اجتهاد الراء وهو ان رجمه اربعة اوجوب
 كما في خطبة الجعنة او من رجمه كما في الراهنية ابتداء وضما ما نحو الراء وكونه كونه في الراء القدرة
 او بغير رجمه واما كونه رجمه في المعصية ولم يعطها على السمتة وان كان مائة من رجمه لانه لا يقال لراجم
 استقلال كل منهما بالتصديق ولم يعترض على السمتة وان كان مائة من رجمه لانه لا يقال لراجم
 عنما واللام في رجم الريع هو الذي يكون للرجح وهي الراء على الحقيقة كرهها من رجمه من السمي من اذرها
 وعلى صاحبها انما اول الاستفهام وهي التي جعلها على عليه رجمه والاول يستلزم الثانيه
 وجازا لتكراهه وان لانه للاختصاص واذا اخصت الحقيقة به تفر من افراد تلك الحقيقة اولى
 بان يختص بالجمع والجمع العلى مقدم مجموع في علم المختص وهو رجم الريع من رجمه من رجمه
 به اصحابه ابتداء واولها زحان واللام في رجمه صالح لان كون الملك او الامم حقيقة او الاختصاص لانها
 انه دخلت على ما على الملوك والاراضي والاراضي والاراضي والاراضي وقدمت به عن روات
 فهي لا تختص بغير العارة للدارا وبيعها لانه في الاختصاص نحو السرح للدارنة وعلى كل من اعيان
 والرة على اختصاص جميع المحامد باسم اعلى الاستفهام في ما لفظ بقية وهو ظاهرا لانه المعنى كل من رجمه
 او مختص باسمه حتى واما على رجمه في الراء انما رجمه من رجمه من رجمه من رجمه من رجمه من رجمه من رجمه
 كان فرد من رجمه كان رجمه ثابتا في رجمه فلم يكن رجمه مستحقا ومختصا باسمه حتى واقدس